لجنة الإدارة والعدل أقرت إقتراح القانون الرامي الى إنشاء نقابة إلزامية لاختصاصيي علاج النطق واللغة (مهنة تقويم النطــق) معدلاً

الثلاثاء 23 حزيران 2026

عقدت لجنة الإدارة والعدل جلستها المقررة عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء تاريخ 2026/6/23، برئاسة رئيس اللجنة النائب جورج عدوان وحضور مقرر اللجنة النائب جورج عطاالله والسادة النواب أعضاء اللجنة السادة:
قبلان قبلان، بلال عبدالله، عماد الحوت، غادة ايوب، حسين الحاج حسن، غازي زعيتر، أسامة سعد.
سليم الصايغ، عدنان طرابلسي، ملحم خلف، أديب عبد المسيح، رازي الحاج، نيال الصلح، حليمة قعقور وجميل السيد.

كما حضر الجلسة:
- الدكتور الياس شلالا نقيب الأطباء في بيروت.
- القاضي غالب غانم والمحامي ميشال ريشا عن نقابة أطباء بيروت.
- الدكتور جهاد مكوك والأستاذ انطوان رومانوس عن وزارة الصحة.
- الاستاذة هيام صقر والاستاذة ماجدة الجبيلي والأستاذة كارين سالم عن وزارة الشؤون الإجتماعية.
- الأستاذة بتول أحمد جابر والأستاذة ناتالي زينو عن الجمعية اللبنانية لتقويم النطق.

1-بدأت اللجنة بمتابعة درس إقتراح القانون الرامي الى تعديل المادة 44 من القانون رقم 2001/313، والذي سبق ان اطلعت على أسبابه الموجبة كما على شرح من رئيس لجنة الصحة النيابية، وفي هذه الجلسة إستمعت اللجنة الى رأي نقابة الأطباء كما الى رأي وزارة الصحة.

وقد أكد النقاش أن الهدف الأساسي يبقى التأكد من تأمين أفضل علاج للمريض وفقاً للقواعد الطبية والعلمية المعتمدة وتوفير الأسس لعدم تعريض الطبيب لملاحقة كيدية او غير مسندة الى أساس علمي او قانوني.

بعد المناقشة والتداول ودرس مواد الإقتراح وبعد إبداء عدد من النواب مجموعة من الملاحظات تخدم توجه الهدف الأساسي للجنة، تقرر تأجيل البت به لمزيد من الدرس.

2- تابعت اللجنة جلستها بالإطلاع على تقرير اللجنة الفرعية التي سبق لها ان كلفتها درس إقتراح القانون الرامي الى إنشاء نقابة إلزامية لاختصاصيي علاج النطق واللغة (مهنة تقويم النطـق)، فاستمعت الى شرح من رئيس اللجنة الفرعية الدكتور عماد الحوت كما استمعت الى رأي الجهات المعنية من وزارة الصحة الى الجمعية اللبنانية وزارة الشؤون الاجتماعية كما الى رأي لتقويم النطق.

بعد المناقشة والتداول أقرت اللجنة الإقتراح المذكور بعد ان أدخلت عدداً من التعديلات على بعض مواده.

رفعت الجلسة على ان تتابع اللجنة عملها في الجلسة اللاحقة.